



# فهم الاستقلالية التشغيلية لوحدات التحريات المالية

## الملخص التنفيذي

١. تم العمل على هذه الورقة لمساعدة الحكومات (صناع القرار و السياسات)، وحدات التحريات المالية، والجهات المعنية الرئيسية بتحديد وفهم الخصائص التي تقوم بتعريف الاستقلالية التشغيلية لوحدات التحريات المالية. تم إصدار هذه الورقة وفقا لطلب بعض أعضاء مجموعة إجمونت للتوجيه المتعلق بالخصائص التي يتوجب توفرها بوحدات التحريات المالية لتحقيق الاستقلالية التشغيلية. تقوم هذه الورقة بالتركيز على الخصائص التي من شأنها تحقيق الاستقلالية التشغيلية لوحدة التحريات المالية، ووصف تلك الخصائص. وهذه الورقة لا تهدف إلي وضع معايير جديدة أو وضع استراتيجيات من شأنها تحقيق هذه الخصائص.

٢. تعتبر الاستقلالية التشغيلية لوحدة التحريات المالية إحدى الشروط الأساسية للوصول لإطار فعال لتطبيق نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب. قد يؤثر عدم وجود استقلالية تشغيلية للوحدات سلبا على الجهود المبذولة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب. و تتأثر ايضا مصداقية وحدة التحريات المالية مع القطاع الخاص وجهات انفاذ القانون المحلية، حيث تقوم وحدات التحريات المالية بجمع المعلومات التي تحتاج إليها على المستوى الوطني، ومن ثم تقوم بتبادلها مع الشركاء الدوليين. هذا بالإضافة إلى ما قد يكون له من تأثير على جودة ونطاق التحقيق المتعلق بغسل الأموال، وتمويل الارهاب، والجرائم الأصلية مثل قضايا الفساد والجريمة المنظمة.

٣. تم توضيح الخصائص في سياق تقارير التقييمات المتبادلة، والتي سلطت الضوء على بعض العقبات الشائعة المتعلقة بالاستقلالية التشغيلية لوحدات التحريات المالية في العديد من الدول. وهذا يتضمن بعض المسائل المتعلقة بتعيين رئيس وحدة التحريات المالية بشكل يخضع لتأثيرات لا داع لها، بالإضافة إلى التحديات التي قد تواجهها وحدة التحريات المالية في عملية صنع القرار بشكل مستقل وذلك عند إنشاء الوحدة كجزء من سلطة أو كيان اخر، أو عند تحديد مهام ادارتها او لجانها بصورة واسعة او غير واضحة، وكذلك عدم القدرة على تبادل المعلومات مع الوحدات الأجنبية التي يتم تقليصها بسبب الموافقة الخارجية من جهات اخري

٤. قد يؤدي انخفاض درجة التقييم لدولة ما في عملية التقييم المتبادل من قبل مجموعة العمل المالي (FATF) الي تصنيفها كدولة تعاني من عقبات استراتيجية (وعليه يتم ادراجها بما يسمى "القوائم الرمادية" او "القوائم السوداء"). وقد تنطوي مثل هذه العملية على ضرر اقتصادي كبير كما قد تؤدي الي عرقلة الاستثمار الاجنبي.<sup>١</sup>

٥. يمكن تجميع خصائص وحدة التحريات المالية المستقلة الي ٦ فئات عريضة، منها حوكمة وحدة التحريات المالية وهيكلها التشغيلي، الميزانية والموارد، تعيين وإقالة الموظفين وأعضاء الإدارة العليا بالوحدة، حماية المعلومات، تبادل المعلومات، وكذلك تحمل المسؤولية والنزاهة والشفافية والقيادة. هذا وتتضمن هذه الخصائص، على سبيل المثال لا الحصر، متطلبات محددة مبينة في معايير مجموعة العمل المالي.

٦. من هذه الخصائص الأساسية أن تكون لوحدة التحريات المالية السلطة والقدرة على القيام بمهامها بحرية واستقلالية، بما في ذلك اتخاذ القرار بتحليل، طلب، و / أو الإفصاح عن معلومات محددة. يساعد هذا المعيار على التأكد من أن عملية صنع القرار فيما يتعلق بعمليات وحدات التحريات المالية تقع بالكامل داخل الوحدة. والذي من شأنه حماية الوحدة والمعلومات الحساسة التي تحتفظ بها من التأثيرات غير المبررة وهذا هو الأساس القائم عليه التعاون الدولي بين وحدات التحريات المالية.

٧. ينبغي ان تكون الوظائف الأساسية لوحدة التحريات المالية مختلفة عن وظائف الكيان التي نشأت الوحدة كجزء منه وينبغي تزويد الوحدة بالموارد المالية والبشرية والتقنية الكافية التي تضمن استقلاليتها ويمكنها من القيام بمهامها بفاعلية. هذا أيضا يتضمن ان تتمكن الوحدة من تعيين الموظفين وإدارة أمورهم بشكل مستقلة، ويشمل ذلك القدرة على توظيف وإدارة الموظفين بشكل مستقل وكذلك القدرة على الحصول على الموارد ونشرها دون أي تأثير أو تدخل سياسي أو حكومي أو مؤسسي لا لزوم له.

٨. يجب ان يكون قرار تعيين أو إقالة رئيس وحدة التحريات المالية قرار غير سياسي و أن يتم اتخاذ هذا القرار في وقت مناسب وأن يكون القرار قائم على الجدارة. يعتبر دور رئيس وحدة التحريات المالية دور اساسي في نجاح الوحدة وسياساتها، وعليه يجب ان تكون عملية تعيين او إقالة رئيس وحدة التحريات المالية عملية غير خاضعة لأي سلطات خارجية، وأن تنتهي بتعيين أفضل المرشحين لهذا المنصب.

<sup>١</sup> قبل ان يتم اعلان هذه الدولة على انها دولة تعاني من نقاط ضعف استراتيجية، يجب ان تخضع هذه الدولة لعملية المراجعة من قبل مجموعة متابعة التعاون الدولي بمجموعة العمل المالي، حتى يتم مناقشة ومعالجة نقاط الضعف المتعرف عليها.

٩. على الوحدة ان تكون قادرة على أن تتعامل بصورة مستقلة مع السلطات الوطنية المعنية أو الجهات الأجنبية النظيرة فيما يخص تبادل المعلومات. يجب أن لا تكون سلطة الوحدة منوطة بموافقة أي طرف ثالث، سواء أن كان هذا الطرف الجهة أو الكيان التي هي جزء منه أو احد الوزراء.

١٠. يتم ايضا مناقشة بعض التحديات التي تواجه الاستقلالية التشغيلية لوحدات التحريات المالية. الاقتار الي فهم الاستقلالية التشغيلية من الجهات المعنية وكذا التأثير غير المبرر من قبل السياسيين أو المنظمات الإجرامية يعتبر من العوامل المعرقة لقدرة وحدة التحريات المالية على تحقيق الاستقلالية التشغيلية .

١١. قد تكون هذه الورقة بمثابة الأسس التي وفقا لها تقوم مجموعة إجمونت بتقديم المزيد من ورش العمل، وكذلك توفير الدعم والمساعدة التقنية. ستركز ورش العمل والمستندات التي يتم نشرها على أعضاء مجموعة إجمونت ووحدات التحريات المالية المرشحة للانضمام للمجموعة، بالإضافة الى صناع القرار، والسلطات الحكومية الاخرى، وكذلك الجهات المعنية المختلفة. وقد تكون أيضا هذه الورقة بمثابة الأسس التي وفقا لها تستطيع وحدة التحريات المالية من عمل تقييم ذاتي لهيكلتها وأنشطتها، حتى يتسنى لها تحديد مستوى استقلاليتها التشغيلية، وكذلك تحديد المجالات التي تحتاج الى العمل على تحسينها.